الشعب الفلسطيني، وطعنه في ظهره، وهو يواجه اعتى التحديات،

وحيث ان مصر قد نبهت قادة م.ت.ف. قبل عقد اجتماع المجلس الوطني، اثناء انعقاده، الى مغبّة اي مساس بمصر وما قدمته من تضحيات، او تنكر لمواقفها، ونصحتها بتوجيه اهتمامها، وتكريس جهودها، لخدمة القضية الفلسطينية، والتعبير عن آمال الشعب الفلسطيني ومطالبه وهمومه، لذلك، كان من المتوجب ان تضع مصر حداً لهذا الاسفاف، وتجابه ذلك الموقف غير المسؤول بالحزم الذي تمليه المصلحة القومية العليا، وتفرضه ضرورة الحفاظ على كرامة مصر والوفاء لذكرى شهدائها ومسيرتها النضالية، ولذلك، فقد قررت جمهورية مصر العربية ما يلي: اغلاق جميع مكاتب م.ت.ف. والمؤسسات التابعة لها في جمهورية مصر العربية، وما يترتب على ذلك من اجراءات. وقد تم بلاغ هذا القرار الى مكتب م.ت.ف. قبل اغلاقه.

وغني عن البيان، ان هذا لا يعني اي تغيّر في موقف مصر المساند لكفاح الشعب الفلسطيني، لأن هذا الموقف هو التزام مبدئي لا يتزعزع، نابع من ايمان مصر بعدالة قضية هذا الشعب الذي يعاني من محنة لم يتعرض لها شعب آخر في التاريخ المعاصر، وفُرضت عليه قيادات لا تدرك معنى الالتزام بالقضية، وكل ما يهمها هو السعي لتحقيق المكاسب بالمؤامرات والمناورات؛ بل ان هذا الموقف الحازم الذي تتخذه مصر هو الموقف الذي يصون، بالفعل، حق الشعب الفلسطيني الباسل في الخلاص من الاحتلال وتحرير ارضه وارادته. وشكراً.

[اذاعة **صوت العرب** ، القاهرة، ٢٧/٤/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

شخصيات فلسطينية واسرائيلية تطرح تصوراً للتسوية

[بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٧، عصراً، اجتمع، في فندق الملك داوود في القدس الغربية، مسؤولان من حزب العمل الاسرائيلي هما رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ابا ايبن، ورئيسة لجنة العمل والرفاه الاجتماعي التابعة للكنيست، اورا نمير، مع اربع شخصيات فلسطينية هي الياس فريج، وحنا سنيوره وسعيد كنعان وباسل كنعان، واصدروا بياناً موقعاً من قبلهم يتضمن تصوراً حول احلال تسوية في المنطقة، وفي ما يلي نصه الحرفي]

لقد شاء القدر للفلسطينيين العرب والاسرائيليين ان يعيشوا معاً في هذه البلاد بسلام وأمن وكجيران احرار متساوين. ان الهدوء الظاهري المقيم في المنطقة لا يمكن اعتباره ثابتاً، وهو، في الواقع، لا يعدو الهدوء الذي يسبق انفجارات خطيرة محتملة. ولذلك، فاننا نناشد جميع الاطراف المسؤولة وضع حدّ نهائي للجمود الحالي والمبادرة، دون تأخير، الى بذل الجهود الرامية الى تحقيق دفعة جديدة في عملية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم. ان سلاماً كهذا ينبغي ان ينطوي على عناصر تتلاءم [مع] أمن اسرائيل وتتفق والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ان المفاوضات المؤدية الى تسوية كهذه يجب ان تتم ضمن اطار مؤتمر دولي متفق عليه مع مفاوضات مباشرة بين الممثلين الشرعيين المعترف بهم لكل من اسرائيل والاردن والشعب الفلسطيني، بحيث يجعل ذلك من [الـ] عام ١٩٨٧ عام المفاوضات التي تصورها مؤتمر قمة الاسكندرية الذي عقد في شهر أيلول [سبتمبر] سنة ١٩٨٦.

[نقلاً عن **الفجر**، القدس، ٢٦/٣/١٩٨٧]